

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الإبراهيم، عبد الرحمن البناء، محمد سعيد الناصر، نسيم نصرأوي

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٩١٧

رقم القرار :

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٩٤٣ فصل ٢٠٠٣/٧/١٠ والقاضي بما يلي :

١. عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل القصد خلافاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات.
٢. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) أصول جزائية إدانة المتهم بجناية حمل وحيارة أداة حادة خلافاً للمادة (١٥٦) عقوبات وعملاً بذات المادة حبسه مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير ولا رسوم.
٣. عملاً بالمادة (١٧٧) أصول جزائية إدانة الظنين بجناية حمل وحيارة أداة حادة خلافاً للمادة (١٥٦) عقوبات وعملاً بذات المادة حبس كل منهما مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير محسوبة لهما مدة التوقيف .
٤. عملاً بالمادة (١٧٧) أصول جزائية إدانة الظنين بخيانة الإيذاء خلافاً للمادة (٣٣٤) عقوبات وعملاً بذات المادة حبس كل منهما مدة شهرين والرسوم.

٥. وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل منهما وهي الحبس مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف وحيث أنّ الظنينين مكفولين تقرر المحكمة تركهما حرين لحين اكتساب الدرجة القطعية .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم.

ونظراً لوقوع المصالحة وإسقاط المجني عليه حقه الشخصي عن المتهم تقرر المحكمة اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة إلى النصف وهو الحد المسموح به قانوناً بحيث تصبح العقوبة وضع المجرم مدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم.

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تخفيض العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف الواردة في مستهل القرار .

ويتلخص التمييز بسبب واحد مفاده:

أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وكان عليها تعديل وصف الجرم المسند إليه ليصبح جرم الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات بدلاً من جرم الشروع بالقتل .

لهذا السبب يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٨/٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أنّ وقائع هذه الدعوى كما توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى وقعت بها تلخيص أنه في مساء يوم ٢٠٠٢/٧/٥ حصلت مشاجرة بين المشتكي

وشقيقه من جهة وبين المتهم والظنين من جهة ثانية حيث قام الظنين بضرب المشتكي بواسطة يده على فمه وأخرى على بطنه كما قام بضرب المشتكي على رقبته خلف أذنه كما قام الظنين بضرب المشتكي بماسورة حديد على ظهره ومؤخرة رأسه وقام المتهم بضرب المشتكي المجني عليه بأداة حادة بخاصرته من الجهة الخلفية اليسرى شكلت خطورة على حياته وكان الظنين يحملان أداة حادة وقد تسبب المتهم والظنين بإحداث ضوضاء إقلاق للراحة العامة وجرت الملاحقة وتم التحقيق وأحالت النيابة العامة المتهم إلى محكمة الجنايات الكبرى بجناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وجنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات وجنحة إقلاق الراحة العامة خلافاً للمادة ٤٦٧ عقوبات .

وبعد إجراء المحاكمة أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠٢/٩٤٣ تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٠ قضت فيه بتجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل القصد المسندة إليه وإدانته بجنحة حمل وحيازة أداة حادة وقررت حبسه عنها مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنائير كما قررت تبعاً لقرار التجريم وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم وإسقاط الحق الشخصي قررت تخفيض العقوبة لتصبح ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرض المميز بالحكم فطعن فيه لدى محكمة التمييز.

وعن سبب التمييز والذي ينصب على الطعن في صحة التطبيقات القانونية نجد أن الأفعال الثابتة في حق المتهم المميز هي قيامه بطعن المجني عليه بأداة حادة في خاصرته من الجهة الخلفية اليسرى أدت إلى جرح قطعي خرق العضلات نافذ بطول ١٥-٢٠ سم مع ظهور دهون وغلاف الكلية في الخاصرة اليسرى من الخلف ثاقب لغشاء البطن أدت إلى نزف دموي حاد وقد استوجب تدخلاً جراحياً وأن الإصابة شكلت خطورة على حياة المصاب وتؤدي إلى الوفاة ولولا التدخل الجراحي اللازم والإسعاف فإن الإصابة تؤدي إلى الوفاة وأن هذا الطعن من حيث الموقع والأداة شكلت خطورة على حياة المصاب .

وحيث أن ما يميز جناية الشروع بالقتل عن جنحة الإيذاء هي النية الجرمية لدى الجاني فإن اتجهت النية إلى القتل ولم تتحقق النتيجة عد الجاني شارعاً في جناية القتل وإن اتجهت

نيتته إلى الإيذاء عد مشتكى عليه في جنحة الإيذاء ، ولما كانت النية أمر باطني يضمنها الجاني في نفسه ويستدل عليها من الأفعال والأمر الظاهرة التي يقارفها الجاني ، ومن تلك الأمور الأداة المستخدمة في الاعتداء وهل هي أداة قاتلة بطبيعتها وموقع الإصابة وطبيعة تلك الإصابة وهل هي إصابة طعنية أو إصابة سطحية ، وحيث أنّ الأداة المستخدمة في الاعتداء نفذ نصلها من الخاصرة ما بين ١٥ - ٢٠ سم وتعتبر قاتلة بطبيعتها وان موقع الإصابة في الخاصرة موقع خطر وأن الإصابة شكلت خطورة على الحياة ، وأن هذه الإصابة استوجبت التدخل الجراحي السريع لإنقاذ حياة المجني عليه، كما أنه ثابت من البيانات المقدمة أنّ المتهم استهدف المجني عليه مسرعاً وطعنه بالآلة الحادة في خاصرته اليسرى من الخلف دون أن يكون المجني عليه مشتكاً معه ودون أن يكون منتبهاً له.

هذه الأمور جميعاً تدل بشكل قاطع على أنّ نية المتهم المميز قد اتجهت إلى إزهاق روح المجني عليه إلا أنه لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيه ألا وهي قيام المتواجدين في موقع الحادث بحمل المجني عليه إلى المستشفى والإسعاف والتدخل الجراحي السريع حال بين المتهم وبين بلوغ النتيجة مما يجعل من فعل المتهم منطبقاً ونص المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات ، وبالتالي فإن التطبيقات القانونية لمحكمة الجنايات الكبرى وهي تطبيقات صحيحة وسليمة ومتفقة والقانون ويغدو سبب التمييز غير وارد.

لذا نقر رد التمييز وتصديق القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قرار صادر بتاريخ ٩ شعبان لسنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٣/١٠/٥ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف ع